



كتاب دورى رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٦

٧٢٥-١٥/١/٩ م

سبق وأن صدرت الكتب الدورية أرقام (٢٢، ٤٣، ٧٠، ٨١) لسنة ٢٠١٤ وأرقام (٦٠، ١٧) لسنة ٢٠١٥ بشأن التعليمات المالية الواجب إتباعها عند تطبيق أحكام القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم شئون أعضاء المهن الطبية للعاملين بالجهات التابعة لوزارة الصحة والسكان من غير المخاطبين بقوانين أو لوائح خاصة، والمعدل بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم (١٣٧) لسنة ٢٠١٤.

ونظراً لصدور قرار الأستاذ الدكتور/ وزير الصحة رقم (٨٠٠) لسنة ٢٠١٥ والذي استبدل نص المادة رقم (١٧) من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الصحة رقم ٢٣٦ لسنة ٢٠١٥ ليصبح كالآتي " تلغى جميع المزايا المالية المقررة لأعضاء المهن الطبية المنصوص عليها في جميع القرارات الوزارية الممولة من الخزنة العامة والتأخذة في تاريخ الصل بالقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤ المشار إليه "، وأنه تم مراجعة ذلك القرار بقسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته المنعقدة في ٢٠١٥/١١/١٤.

وفي إطار التنسيق الذي تم مع السيد الأستاذ الدكتور/ وزير الصحة في ذات الخصوص وحفاظاً على الإستقرار المادى والإجتماعى للعاملين بالقطاع الصحى فقد تمت موافقة وزارة المالية حالياً على أعمال قرار وزير الصحة رقم (٨٠٠) لسنة ٢٠١٥ اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ صدوره بتعديل المادة رقم (١٧) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤ والتي وافق عليها قسم التشريع بمجلس الدولة في ٢٠١٥/١١/١٤ فيما يخص الصرف على اللائحة المنظمة للعلاج الإقتصادى بالمستشفيات والوحدات التابعة لوحدات الإدارة المحلية الصادرة بقرار وزيرى الإدارة المحلية والصحة والسكان رقم (٢٣٩) لسنة ١٩٩٧ شريطة الالتزام بالنسب والفئات المخصصة للعاملين المستفيدين منها وفق ما هو معتمد و معمول به بتلك اللائحة فى ٢٠١٣/١٢/٣١، وعلى أن يتم مراعاة الالتزام مستقبلاً بحظر اجراء أية تعديلات فى المزايا المالية المقررة والمعتمدة بتلك اللائحة وغيرها من اللوائح سواء كان ذلك بقرارات وزارية أو محافظين أو سلطات مختصة الا بعد الرجوع أولاً لوزارة المالية فى هذا الخصوص .

وفى ضوء ما تقدم ، على كل من السادة المسؤولين الماليين والسادة المديرين الماليين والمرافقين الماليين ومديرى الحسابات ووكلائهم بالجهات المعنية ضرورة الالتزام بما تقدم بكل دقة ، وبمراعاة أحكام المادة رقم (١٥) من قانون ربط الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥ عند الصرف .

رئيس قطاع

الحسابات والمديرية المالية

محاسب /كارم محمود يوسف

تحريفاً فى ٢٠١٦/٦/٦